

الفصل الثالث

الاكتتاب باسم شخص آخر

وفيه تمهيد، وأربعة مباحث

المبحث الأول: استعمال المكتب لاسم غيره في الاكتتاب.

المبحث الثاني: الاكتتاب باسم الزوجة والأولاد.

المبحث الثالث: اكتتاب الولي بأسماء القُصّر الذين تحت ولايته.

المبحث الرابع: التوكيل في الاكتتاب.

تمهيد

تكييف حق الاكتتاب

حق الاكتتاب من الحقوق التي استجدت في عصرنا الحاضر، وقد ازداد اهتمام الناس به بسبب ارتفاع القيمة السوقية للأسهم بشكل عام مقارنة بقيمتها عند طرحها للاكتتاب، مما جعل كثيراً من الناس يحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من الأسهم عبر الاكتتاب بأكبر عدد ممكن من أسماء الذين يحق لهم الاكتتاب، ولكون ذلك مرتبطاً بعدد الأسماء المكتتب بها، نشأت سوق سوداء لبيع وشراء حق الاكتتاب بالأسماء.

ولما أصبح هذا الحق بهذه المثابة كان لزاماً البحث في التكييف الفقهي لهذا الحق لأنه ينبني عليه معرفة مدى شرعية تداول هذا الحق واستعماله، سواء كان ذلك بعوض أو بغير عوض.

وبالنظر في تقسيم الحق عند الفقهاء نجد أشمل تقسيم للحق عندهم هو تقسيمه إلى خمسة أقسام:

- ١- حق الملك: كحق السيد في ملك مال عبده المكاتب.
- ٢- حق التملك: كحق الأب في تملك مال ولده.
- ٣- حق الانتفاع: كحق الجار في وضع خشبة على جدار جاره إذا لم يضر به.
- ٤- حق الاختصاص: كحق الاختصاص بمكان في مسجد أو في سوق ونحو ذلك فيكون السابق إلى ذلك المكان أحق به من

غيره.

٥- حق التعلق لاستيفاء الحق: كحق المرهن بالرهن، فتكون جميع أجزاء الرهن محبوسة بكل جزء من الدَّين حتى يستوفي جميعه^(١).

ومن الفقهاء من فرق بين تملك الانتفاع وتمليك المنفعة، "تمليك الانتفاع نريد به: أن يباشر هو بنفسه فقط، وتمليك المنفعة هو أعم وأشمل، فيباشر بنفسه، ويمكن غيره من الانتفاع بعوض، كالإجارة، وبغير عوض كالعارية"^(٢).

ومما سبق يتبين أن الأصل في حق الانتفاع أنه يكون الانتفاع به لمن أبيح له، لكن إذا علم أن المملك لهذا الحق يبيح لمن ملكه إياه بذله لغيره بعوض أو بغير عوض جاز للمنتفع به ذلك، "فهذا الحق قد يكون مطلقاً عن القيود، وقد يكون مقيداً، والإطلاق والتقييد فيه يرجع إلى السبب الذي أثبت هذا الحق، فإذا كان السبب مقيداً اقتصر استيفاء الحق على صاحبه، وإن كان غير مقيد فلا يقتصر عليه بل له أن يستوفيه بنفسه وله أن يملكه لغيره"^(٣).

وعلى هذا يقال إن حق الاكتاب هو حق انتفاع، وقد ملكته الدولة للناس بشروط وقيود معينة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، والواجب الالتزام بتلك القيود والضوابط المنظمة لطريقة الانتفاع بهذا الحق.

* * * * *

(١) القواعد لابن رجب ص ١٨٥.

(٢) الفروق للقرافي ٣٩٩/١.

(٣) المدخل في الفقه الإسلامي للدكتور محمد شليبي ص ٣٤٤ بتصرف يسير.

المبحث الأول

استعمال المكتتب لاسم غيره في الاكتتاب

المطلب الأول: استعمال الاسم بعوض

استعمال الاسم بعوض يكون بأن يتيح صاحب الاسم لشخص آخر أن يكتب باسمه مقابل مبلغ مقطوع. وقد اختلف العلماء المعاصرون في حكم هذه المعاملة على قولين:

القول الأول: جواز هذه المعاملة.

واستدل أصحاب هذا القول بأن هذه المعاملة بيع، والأصل في البيع أنه مباح إذا سلم من المحظورات الشرعية، وهذا البيع ليس فيه محذور شرعي.

القول الثاني: أن هذه المعاملة محرمة شرعاً.

وقد أفتى بهذا اللجنة الدائمة للإفتاء في المملكة العربية السعودية^(١) وعدد من العلماء المعاصرين^(٢).

واستدل أصحاب هذا القول بأن هذه المعاملة اشتملت على

(١) فتاوى اللجنة ٢٣/٤٦٤.

(٢) ومنهم أعضاء المجموعة الشرعية في بنك البلاد، وهم: أ.د. عبد الله العمار، و د. عبد العزيز الفوزان، و د. محمد العصيمي، و د. يوسف الشبيلي، انظر: موقع الإسلام اليوم www.islamtoday.net.

عدة محظورات شرعية منها:

١- أن المشتري يأخذ بالاسم أكثر مما يستحقه من الأسهم ويضيق بذلك على المساهمين الآخرين.

٢- أن في ذلك مخالفة للأنظمة التي وضعت لتحقيق العدالة وتوزيع الأسهم على أكبر عدد ممكن من عامة الناس، وهذا يوافق مقصداً من مقاصد الشريعة التي تحت على جعل المال دولة بين الناس وتنتهى عن جعل المال دولة بين الأغنياء، ومن ذلك ما ذكره عز وجل من الحكمة في جعل الفبيء لأصناف من المحتاجين والمعوزين، وعلل ذلك بقوله: ﴿كَيَّ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

٣- أن هذا العمل مظنة الخلاف والخصومة بين المتبايعين.

الراجع:

الراجع هو القول الثاني لقوة ما استدلوا به، ولأن اشتمال هذه المعاملة على ما ذكره من المحرمات يسقط ما تمسك به أصحاب القول الأول من أن الأصل في البيع الحل والإباحة، خاصة أن في بيع هذا الحق غرراً ظاهراً مما يفتح باب النزاعات والخصومات.

المطلب الثاني: استعمال الاسم بغير عوض

صورة هذه المسألة أن يتيح شخص لآخر أن يكتب باسمه مجاناً بلا مقابل.

وقد اختلف العلماء المعاصرون في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: الجواز^(١):

واستدلوا بدليلين:

الدليل الأول:

إن اكتتاب الشخص باسمه حق له يجوز أن يبذله لمن شاء، ما دامت الجهة التي أعطته هذا الحق لم تمنعه من بذله لغيره بلا عوض.

الدليل الثاني:

القياس على جواز إهداء الشخص أسهمه بلا عوض لشخص آخر بعد الاكتتاب، فكما أنه يجوز له إهداء تلك الأسهم لغيره بعد الاكتتاب يجوز له بذل منفعة الاكتتاب باسمه لغيره قبل الاكتتاب.

القول الثاني: التحريم^(٢):

واستدلوا: بأن ذلك يترتب عليه إضرار ببقية المساهمين، والقاعدة الشرعية أنه لا ضرر ولا ضرار.

الترجيح:

الراجح هو القول الأول لقوة ما استدلوا به بشرط أن لا يكون ذلك ممنوعاً نظاماً، وأما ما استدل به أصحاب القول الثاني من أن في ذلك إضراراً ببقية المساهمين، فيمكن أن يناقش بأن هذا إضرار بحق لأن الاكتتاب بالاسم حق لصاحب الاسم وبذله لغيره بلا

(١) وممن قال به د. سامي السويلم رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك الراجحي.

(٢) وممن قال به د. سامي السويلم رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك الراجحي.

مقابل جائز ما دامت أنظمة الدولة لا تمنع ذلك.

المطلب الثالث: استعمال الاسم على سبيل المشاركة في الربح

وصورة هذه المسألة أن يتفق صاحب الاسم مع شخص آخر على أن يتشاركا في دفع مبلغ الاكتاب، ومن ثم يتشاركا في اقتسام أرباح الأسهم.

وهذه الصورة جائزة شرعا إذا اشتملت على الضوابط الآتية:

١- أن يكون تقسيم الربح بينهما على سبيل الشيوع، كأن يكون لكل واحد منهم نصف الربح أو يكون لأحدهما ثلث الربح وللآخر الثلثان.

٢- أن لا يكون تقسيم الربح صورياً، كأن يكون لصاحب الاسم ٥ % والباقي لشريكه.

وإنما كان القول بجواز هذه الصورة لسلامتها من المحظورات التي تترتب على بيع الاسم مقابل مبلغ مقطوع، لأن المشاركة تتحقق فيها مصلحة لصاحب الاسم ولمن يشاركه، كما أن نظام الشركات ينص على جواز اشتراك أكثر من شخص في ملكية سهم واحد على أن يسجل باسم أحدهما.

وقد أفتى بجواز هذه الصورة عدد من العلماء المعاصرين^(١).

(١) ومن قال به أعضاء المجموعة الشرعية ببنك البلاد، وهم: أ.د عبد الله العمار، و د. عبد العزيز الفوزان، و د. محمد العصيمي، و د. يوسف الشبيلي انظر: موقع الإسلام اليوم www.islamtoday.net.

* * * * *

المبحث الثاني

الاككتاب باسم الزوجة والأولاد

المطلب الأول: الاككتاب باسم الزوجة

وصورة هذه المسألة: أن يكتب الزوج باسم زوجته بغير عوض.

وحكم هذا مبني على تكيف حق الاككتاب، وقد تبين لنا أنه حق انتفاع، والزوجة تملك هذا الحق ولا سلطان للزوج عليها فيه إلا برضاها قياساً على حرمة أخذ الزوج شيئاً من مال الزوجة إلا برضاها.

قال الشوكاني^(١) رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩]. قال رحمه الله: الخطاب للأزواج، أي لا يحل للأزواج أن يأخذوا مما دفعوه إلى نسائهم من المهر شيئاً على وجه المضاربة لمن، وتنكير (شيئاً) للتحقير، أي شيئاً نزرنا فضلاً عن الكثير، وخص ما دفعوه إليهن بعدم حل الأخذ منه مع كونه لا يحل للأزواج أن يأخذوا شيئاً من

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني الصنعائي، ولد سنة ١١٧٢هـ وتوفي عام ١٢٥٠هـ، عالم ومفسر، مشهور، من مصنفاته: فتح القدير ونيل الأوطار وغيرها. انظر ترجمته في: البدر الطالع.

أموالهن التي يملكنها من غير المهر لكون ذلك هو الذي تتعلق به نفس الزوج، وتتطلع لأخذه دون ما عداه مما هو في ملكها، على أنه إذا كان أخذ ما دفعه إليها لا يحل له كان ما عداه ممنوعاً منه بالأولى... قال ابن عباس رضي الله عنه: كان الرجل يأكل من مال امرأته الذي نخلها وغيره لا يرى أن عليه جناحاً، فأنزل الله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾، فلم يصح لهم بعد هذه الآية أخذ شيء من أموالهن إلا بحقها^(١).

وعلى هذا فإن الزوج يحرم عليه الاكتاب باسم زوجته إلا برضاها سواء كان ذلك بغير عوض أو بالمشاركة، لأن حق الزوجة في الاكتاب هو في حكم الأجنبي بالنسبة للزوج.

كما أن مما ينبغي التنبيه عليه في هذا المقام هو أنه لا يجوز الاكتفاء بسكوت الزوجة في ذلك بل لابد أن يكون بذلها هذا الحق لزوجها عن طيب نفس منها كما قال تعالى في شأن المهر: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤].

قال الشوكاني رحمه الله: (في قوله: ﴿طِبْنَ﴾ دليل على أن المعتبر في تحليل ذلك منهن لهم، إنما هو طيبة النفس، لا مجرد ما يصدر منها من الألفاظ التي لا يتحقق معها طيبة النفس... وما أقوى دلالة هذه آية على عدم اعتبار ما يصدر من النساء من الألفاظ المقيدة للتمليك بمجرد انقصان عقولهن وضعف إدراكهن، وسرعة انخداعهن،

(١) فتح القدير ١/٤١٨.

وانجذابهم إلى ما يراد منهم بأيسر ترغيب أو ترهيب^(١).

المطلب الثاني: الاكتتاب باسم الأولاد

والمراد به اكتتاب الوالد بأسماء أولاده بغير عوض، وقد قررنا فيما سبق أن حق الاكتتاب هو من حقوق الانتفاع، وأنه حق متقوم بمال، وعلى هذا فإن هذه المسألة مبنية على مسألة أخرى وهي حكم أخذ الوالد شيئاً من مال ولده.

وقد اختلف أهل العلم في حكم أخذ الوالد شيئاً من مال ولده على قولين:

القول الأول: أن الأب ليس له أن يأخذ من مال ولده إلا بقدر حاجته.

وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية^(٢).

واستدلوا بقول النبي ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا» رواه البخاري^(٣).

وجه الاستدلال: أن هذا الحديث عام في تحريم أموال الناس من الأولاد وغيرهم، وعلى هذا فمال الولد محرم على والده إلا بطيب نفس منه.

(١) فتح القدير ١/٦٨١.

(٢) انظر: رد المحتار ٢/٦٧٦، بلغة السالك ٢/٩٤٧، منهاج الطالبين ص ٦٥٠، المغني ٨/٢٧٢.

(٣) رواه البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ «رب مبلغ»، حديث رقم (٦٥).

القول الثاني: جواز أخذ الوالد من مال ولده ما شاء سواء كان الوالد محتاجاً لما يأخذه أو غير محتاج له، صغيراً كان الولد أم كبيراً. وهو قول الحنابلة، واشتروا للجواز ثلاثة شروط:

١- أن لا يحلف بالابن ولا يضر به، ولا يأخذ شيئاً مما تعلقت به حاجته.

٢- أن لا يأخذ من مال ولد فيعطيه ولداً آخر، وذلك لأنه ممنوع من تخصيص بعض ولده بالعطية من مال نفسه، فلأن يمنع من تخصيصه بما أخذ من مال ولده الآخر أولى.

٣- أن لا يكون الأخذ في مرض موت أحدهما المخوف^(١).
واستدلوا بما روته عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم» رواه الترمذي^(٢)، ولأن الله تعالى جعل الولد موهوباً لأبيه فقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعام: ٨٤].

وجه الاستدلال: إن الله عز وجل جعل الأولاد هبة لأبائهم، وما كان موهوباً للرجل كان له أخذ ماله، كما أن السيد له أن يأخذ من مال عبده ما شاء.

الترجيح:

(١) الروض المربع ٥١٤/٧.

(٢) رواه الترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده، حديث رقم (١٣٥٨)، ورواه أبو داود في كتاب البيوع، باب في الرجل يأكل من مال ولده، حديث رقم (٣٥٢٨) والحديث صححه الترمذي.

الراجح والله أعلم هو القول الثاني، وذلك لصحة ما استدلوا به وسلامته من المناقشة، وأما دليل أصحاب القول الأول فهو عام يخصه دليل أصحاب القول الثاني.

وعلى هذا نقول إن الوالد له أن يكتب بأسماء أولاده إذا كان الابن مستغن عن الربح المتوقع من الاكتتاب، على أن لا يبذل الأب ذلك لابن آخر، وأن لا يكون في مرض أحدهما المخوف.

* * * * *

المبحث الثالث

اكتاب الولي بأسماء القصر الذين تحت ولايته

الولي على الأيتام القصر كلفه الله برعاية أموالهم وتصريفها فيما يعود عليهم بالمصلحة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

قال الشوكاني رحمه الله: ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ هي ما فيه صلاحه وحفظه وتنميته، فيشمل كل وجه من الوجوه التي فيها نفع لليتم وزيادة في ماله، وقيل: المراد ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾: التجارة^(١)، فهذا يدل على أن الولي لا يجوز له التصرف بمال اليتيم إلا بالأحظ لماله، فالواجب التصرف بأسماء القصر بالأحظ لهم، فإن كان الأحظ لهم أن يكتب بأسمائهم مشاركة معهم وذلك لعدم قدرتهم على دفع المبلغ المحدد للاكتاب جاز له ذلك، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

قال الشيخ ابن سعدي رحمه الله: (أخبرهم تعالى أن المقصود إصلاح أموال اليتامى بحفظها وصيانتها والاتجار فيها.... وفي هذه الآية دليل على جواز أنواع المخالطات في المآكل والمشرب والعقود وغيرها)^(٢).

(١) فتح القدير ٢/٢٤٨.

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص ٨٣.

أما إن كان الأحظ لهم أن يكتبوا بأسمائهم بلا مشاركة مع
غيرهم وكانوا يملكون المال الكافي لذلك، فلا يجوز للولي
مشاركتهم ولا بيع أسمائهم، والله أعلم.

* * * * *

المبحث الرابع التوكيل في الاكتاب

الاكتاب في الشركات المساهمة يستلزم القيام بإجراءات متعددة تستهلك الكثير من الوقت والجهد خاصة مع إقبال الناس على الاكتاب، لذا فإن كثيرا من الناس يفضل توكيل غيره لإتمام إجراءات الاكتاب، وسوف نبين في هذا المبحث الضوابط الشرعية للتوكيل في الاكتاب.

وقد بين أهل العلم أن الوكالة جائزة شرعاً بنص الكتاب والسنة وبإجماع الأمة، أما في الكتاب فمنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦]. قال ابن قدامة رحمه الله: (فيحوز العمل عليها، وذلك بحكم النيابة عن المستحقين) ^(١).

وأما السنة فما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن رجلاً أتى النبي ﷺ يتقاضاه فأغلظ، فهم به أصحابه، فقال رسول الله ﷺ: «دعوه فإن لصاحب الحق مقالا، أعطوه سنا مثل سنه...» رواه مسلم ^(٢)، فقوله ﷺ: «أعطوه سنا مثل سنه» توكيل في قضاء الدين.

وأما الإجماع فقد نقله ابن قدامة رحمه الله لأن الحاجة داعية إلى

(١) المغني ١٩٧/٧.

(٢) رواه مسلم، كتاب المساقاة، باب من استسلف شيئاً فقضى خيراً منه، حديث رقم (٣٠٠٣).

ذلك، فإنه لا يمكن كل واحد فعل ما يحتاج إليه ^(١).

والوكالة لا تصح ولا تنعقد إلا بالإيجاب والقبول الدالين عليها ^(٢)، وعليه فإن التوكيل في الاكتتاب بالكتابة يعد إيجاباً ورضى الموكل بالوكالة باستلامه للوكالة ونحو ذلك يُعد قبولاً.

وإذا انعقدت الوكالة كان الوكيل مؤتمناً على ما وكل عليه، فلا يضمن ما تلف بيده من مبلغ الاكتتاب إلا إن تعدى أو فرط، ولكل من الوكيل والموكل فسخ عقد الوكالة متى شأؤوا قبل إتمام إجراءات الاكتتاب لأن الوكالة عقد جائز، وتفسخ الوكالة أيضاً بموت الوكيل أو الموكل أو فقد أحدهما للأهلية ^(٣).

* * * * *

(١) المغني ١٩٨/٧.

(٢) كشف القناع ٤٦١/٣، المغني ٢٠٣/٧.

(٣) انظر: الروض المربع ٥٧٦/٦، ٥٩٦.